

Distr.: General
8 May 2012
Arabic
Original: English



رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام
ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للوفد الدائم للجمهورية
العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أود أن أحيل إليكم طيه رسالة تمثل موقف
الجمهورية العربية السورية من التقرير الخامس عشر للأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس
الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2012/244) (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا للغاية إذا عمت هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق
مجلس الأمن، قبل تاريخ مناقشة التقرير من قبل مجلس الأمن.

(التوقيع) لؤي فلوح



الرجاء إعادة استعمال الورق

090512 090512 12-33459 (A)



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢ أيار/مايو ٢٠١٢ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للوفد الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إلى عنايتكم موقف حكومة الجمهورية العربية السورية من التقرير الدوري نصف السنوي الخامس عشر للأمين العام حول تنفيذ القرار رقم ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2012/244):

- تؤكد الجمهورية العربية السورية مجدداً على احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.
- بخصوص ما ورد في الفقرات ٣/-/١٧/-/٣٦، تؤكد سورية على أنه من غير المقبول الاستمرار في الخلط المتعمد وغير المفهوم بين الأحداث الداخلية في سورية وبين محددات الولاية التي أناطها القرار ١٥٥٩/لأمين العام حول تنفيذ ذلك القرار والمعني أساساً برصد الحالة في لبنان، علماً أن عمليات الجيش السوري، المشار إليها في التقرير، على طول الحدود السورية - اللبنانية هي أعمال مشروعة في إطار ممارسة السلطات السورية لسيادتها على أراضيها وبهدف منع تسلل الإرهابيين أو تهريب السلاح إلى الأراضي السورية. أما ما ذكر عن مسألة زرع الألغام فلا تعدو كونها أخبار مستقاة من مصادر إعلامية مضللة، في حين أنه لمن المستغرب أن يؤكد التقرير أن مقتل الصحفي اللبناني كان نتيجة إطلاق نار من الجيش السوري دون إفساح المجال أمام الحصول على حد أدنى من التحقيقات التي قد تثبت عكس ذلك الاستنتاج.
- بخصوص ما ورد في الفقرتين ٥/ و ٨/، تكرر سورية عدم قبولها بإشارة هذا التقرير إلى ترسيم الحدود بين سورية ولبنان، باعتبار أن هذه المسألة أمر ثنائي بين البلدين وتقع ضمن إطار العرف القانوني الدولي الخاص بسيادة الدول في اتخاذ وتنفيذ مثل هذه الإجراءات. وتؤكد سورية مرة أخرى أن العائق الحقيقي الذي يقف أمام ترسيم الحدود السورية - اللبنانية بشكل تام هو استمرار العدوان والاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل ومزارع شبعا. ولذلك، فإن الترسيم في هذه المنطقة في ظل الاحتلال هو أمر مستحيل، وعلى المجتمع الدولي أن يقوم بالجهد المطلوب لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية لا سيما قراراً مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و (٣٣٨) (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام لتحقيق السلام العادل والشامل في

المنطقة. أما الحديث عما يسميه التقرير "الميلشيات اللبنانية وغير اللبنانية" فيستلزم بالضرورة التساؤل عن السبب في تغيير التوصية بالعمل على مواجهة المجموعات الإرهابية المسلحة التي تعمل ضد سورية وتمارس القتل والإرهاب وتهريب السلاح انطلاقاً من بعض الأراضي اللبنانية.

- بخصوص الفقرة رقم ٩/، تؤكد سورية أن غالبية الفارين إلى لبنان هم إما من المجموعات الإرهابية المسلحة المطلوبين إلى العدالة في سورية، أو ممن أجبرتهم تلك المجموعات على مغادرة منازلهم سعياً لخلق أزمة إنسانية واستئجار التدخل الأجنبي تحت ذريعة الدواعي الإنسانية. أما فيما يتعلق بما ذكره التقرير من عمليات الجيش السوري، فتؤكد سورية على أن كافة تلك العمليات قد جرت داخل الأراضي السورية وكل ما ذكر في التقرير خلال ذلك فهو غير صحيح. كما لا بد من الإشارة إلى أن ادعاء الحرص على استقرار لبنان ووحدة أراضيه ينفيه عدم الدعوة بالمقابل إلى الحرص على أمنه واستقلاله أيضاً من خلال إلزام إسرائيل بالانسحاب من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة واتخاذ إجراءات رادعة لمنع كافة الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية، بما في ذلك الخروقات الجوية ووقف الانتهاكات.
- حول ما ورد في الفقرة ١١/ من التقرير، تؤكد الجمهورية العربية السورية مرة أخرى موقفها بأن تعثر حل مشكلة مزارع شبعا هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي لها وللجولان السوري المحتل، ورفض إسرائيل الامتثال لقرارات الشرعية الدولية. وإن ترسيم الحدود لن يتم قبل انسحاب إسرائيل من منطقة مزارع شبعا، لأن الترسيم في ظل الاحتلال هو أمر مستحيل.
- أما بخصوص ما ورد ٢٠/، فرغم الإقرار الفعلي في التقرير بحصول تهريب سلاح إلى الداخل السوري، بشهادة بعض المسؤولين اللبنانيين، إلا أنه يذكر أن الأمم المتحدة لا تملك الإمكانيات للتحقق من هذه التقارير بشكل مستقل، في حين أن من المفارقة أن التقرير يتضمن تأكيد الأمم المتحدة، في ذات الوقت، على المسؤولية الافتراضية لسورية عن مقتل الصحفي اللبناني الذي لم يصدر أي حكم نهائي بشأن ملابسات مقتله.
- فيما يتعلق بالفقرة ٣٤/ والفقرة ٤٣/ حول موضوع المجموعات الفلسطينية المسلحة خارج المخيمات، فإن سورية تؤكد أن التواجد الفلسطيني في لبنان تنظمه اتفاقات لبنانية - فلسطينية لا علاقة لسورية بها. وأما بالنسبة لما ذكره التقرير عن وجود مواقع فلسطينية تقع على الحدود السورية - اللبنانية، فإننا نحدد التأكيد على

أن جميع هذه المواقع تقع ضمن الأراضي اللبنانية، وبالتالي فإن سورية لا يمكنها التدخل بهذا الأمر الذي يبقى مرتبطاً، من الناحية التاريخية، بأسباب التواجد الفلسطيني أصلاً على الأراضي اللبنانية وغيرها من أراضي دول الجوار مثل سورية. وتتلخص تلك الأسباب بحصول الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واستمراره، ورفض إسرائيل المستمر تنفيذ قرارات الشرعية الدولية لا سيما قراراً مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرار الجمعية العامة ١٩٤ الذي يكفل حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي تم طردهم منها.

- تستهجن الجمهورية العربية السورية ذلك الاستنتاج البعيد كلياً عن أية أدلة ثابتة أو واقعية وكذلك التوصيف غير المنصف الوارد في الفقرة ٣٧/ من التقرير، وتستغرب تجاهل التقرير، من ناحية أخرى، لحقيقة استخدام الحدود اللبنانية، من قبل الجماعات الإرهابية المدعومة من بعض الأوساط السياسية اللبنانية، لتهريب السلاح الذي أدى استخدامه، خلال الفترة الماضية، إلى مقتل الآلاف من السوريين الأبرياء.
- تدعو سورية مجدداً المجتمع الدولي إلى لعب دور إيجابي فعلي في تعزيز استقرار لبنان والسلم الأهلي فيه وسلامة حدوده وسيادته من خلال العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لبقية الأراضي اللبنانية، لأن ذلك لا بد أن ينعكس إيجاباً على أمن واستقرار سورية والمنطقة برمتها.